Kufa Journal of Arts
September 2024. No. 61, P 91-108
Faculty of Arts, University of Kufa.

مجلة آداب الكوفة
العدد ٦١، ايلول ٢٠٢٤م، ص ٩١-١٠٨
كلية الآداب، جامعة الكوفة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

المرأة البريطانية وحصولها على عضوية مجلس العموم (١٩١٨-١٩٢٧)

اسراء كريم محمد
جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات
israak.abuallukkilaby@uokufa.edu.iq

أ.د. ربيع حيدر طاهر الموسوي
جامعة الكوفة / كلية الآداب
rabeea.oglah@uokufa.edu.iq

الملخص:
يعد قانون تأهيل المرأة (*Qualification of Women Act*) الذي منح النساء حق العضوية في مجلس العموم والمشاركة في مناقشاته، خطوة ايجابية مكملة لقانون سبق وان اقرته الحكومة البريطانية في نفس العام وهو قانون منح النساء حق التصويت بعد سنوات من العمل الجاد والجهود الدؤوبة، والتي اثبتت من خلالها الشريحة النسوية وجودها في مجتمع يسوده الارتهان الذكوري. وقد جاءت تلك القوانين تثميناً للمجهود النسوي، وتقديراً للأدوار الفاعلة التي مارستها نساء البلاد خلال سنوات الحرب العالمية الاولى. وقد حظي القانون بردود فعل ايجابية عند مناقشته في البرلمان كونه نتيجة حتمية وطبيعية بعد منحها حق التصويت. اذ لطالما اصبحت المرأة مؤهلة للتصويت فمن المنطقي ان تكون مؤهلة للجلوس في مجلس العموم.

الكلمات المفتاحية: قانون تأهيل المرأة، مجلس العموم، كونستانس ماركيفيتش , نانسي استور, لويد جورج.

British Women and their obtainment of Membership in the House of Commons (1918-1927)

Israa Kareem Mohammed
College of Education for Girls / University of Kufa

Prof. Dr. Rabee H. AL-Musawi
University of Kufa / College of Arts

Abstract:
The Qualification of Women Act, which granted women the right to membership in the House of Commons and to participate in its debates, is a positive step that complements a law previously approved by the British government in the same year, which is the law granting women the right to vote after years of hard work and tireless efforts, a positive step that has proven Through it, the feminist segment and its presence in a society dominated by male dependence. These laws came as an appreciation for the feminist effort, and in appreciation of the active roles that the country's women exercised during the years of World War I.The law received positive reactions when it was discussed in Parliament, as it is an inevitable and natural result after granting them the right to vote Since women have always been eligible to vote, it is logical that they are eligible to sit in the House of Commons.

Keywords: Qualification of Women Act, House of Commons, Constance Markievicz, Nancy Astor, *Lloyd George.*

DOI: https://doi.org/10.36317/kja/2024/v1.i61.13360
Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي.

المقدمة

يعد عام ١٩١٨ علامة فارقة في تاريخ بريطانيا بشكل عام والحركة النسوية بشكل خاص. فبعد انتهاء الحرب بدأت البلاد مرحلة جديدة لمعالجة الاثار التي افرزتها الحرب على واقع البلاد في جميع الاصعدة، ولعل في مقدمتها اصلاح النظام الانتخابي الذي توج بصدور قانون تمثيل الشعب لعام ١٩١٨ (*Representation of the People Act*) وبموجبه حصلت مابين (٦-٧ مليون) امرأة ولأول مرة على حقهن في التصويت تكريماً للجهود والتضحيات التي قدمتها نساء البلاد خلال سنوات الحرب (Fawcett, 1920, pp. 122-160) . واكمالاً لمنهاج الانتصار النسوي، اصدرت الحكومة البريطانية في نفس العام قانون تأهيل المرأة والذي حصلت النساء بموجبه على مقعد العضوية في مجلس العموم.

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور وخاتمة، سلط المحور الاول الضوء على موقف البرلمان البريطاني بمجلسيه (العموم واللوردات) من مشروع قانون تأهيل المرأة، اذ تضمن مناقشات المجلسين والآراء المؤيدة والمعارضة حيال مشروع القانون وصولاً الى المصادقة الملكية عليه ليصبح قانوناً نافذ المفعول. اما المحور الثاني فقد تضمن ترشيح النساء لعضوية مجلس العموم في الانتخابات العامة والفرعية للمدة (١٩١٨-١٩٢٤)، والذي تضمن عدد النساء المرشحات ونسبة الاصوات التي حصلن عليها. اما المحور الثالث سلط الضوء على النشاط النسوي في اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة والادوار الفعالة التي مارستها المرأة خلال عضويتها لتلك اللجان.

المبحث الاول: موقف البرلمان البريطاني من مشروع قانون تأهيل المرأة

جاء صدور قانون تأهيل المرأة بعد مدة وجيزة من اقرار قانون تمثيل الشعب لعام ١٩١٨ الذي منحت بموجبه النساء فوق سن الثلاثين حق التصويت. ورغم الاهمية الكبيرة لقانون تأهيل المرأة كونه يسمح للمرأة الجلوس في البرلمان والتأثير والمشاركة في مناقشاته واصدار القوانين، الا انه لم يواجه صعوبة او معارضة شديدة خلال مراحل تمريره مقارنة بقانون تمثيل الشعب (Takayanagi, 2012, p. 16). ففي جلسة يوم الاربعاء ٢٣ تشرين الاول عام ١٩١٨ قدم العضو هربرت صموئيل (*Herbert Samaul*) مشروع قانون الى مجلس العموم يتعلق بإمكانية السماح للمرأة بالترشيح لعضوية مجلس العموم، مؤكداً ان قراره هو نتيجة طبيعية للإجراء الذي اتخذه البرلمان عندما سن حق التصويت للمرأة. كما شدد على ان وجهة نظر المرأة وآرائها يجب ان يتم التعبير عنها من قبل النساء الاعضاء أنفسهن بدلاً من الرجال الذين يدعون تمثيل آراء النساء. ثم قال: **" لا ينبغي أن يكون الجنس عائقا أمام مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية. ولا يمكن إن يكون لدينا ما لا يقل عن ٦,٠٠٠,٠٠٠ امرأة ناخبة، لكن لن تكون أي امرأة مشرِّعة على الإطلاق"** (Dep H. , Women As Member Parliament, 1918, pp. 814-820).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

كانت استجابة المجلس لمشروع القانون ايجابية الى حد كبير، اذ ايد غالبية اعضائه فكرة حصول المرأة على حق التمثيل في البرلمان كونها نتيجة متوقعة وحتمية بعد منحها حق التصويت. اذ اشار هربرت هنري اسكويث (*Herbert Henry Asquith*) الى انه بعد إعطاء حق التصويت للمرأة، لا يمكن، منطقيًا أو سياسيًا، رفض أولئك الذين تم منحهم حق التصويت ليكونوا مؤهلين للجلوس في هذا المجلس، فالخطوة الأولى تنطوي حتما على الأخرى. ثم قال: " **المبدأ بسيط للغاية، ويبدو لي أنه لا يقبل الخطأ. فإذا قلت إن شخصًا لائقًا لممارسة حق الانتخاب، يجب أن تقول في نفس الوقت "أنه لائق لأن يكون عضواً "** (Dep H. , Women As Member Parliament, 1918, p. 839). كما رحب العضو جوزيف والتون(*Joseph Walton*) بقرار دخول المرأة الى المجلس مؤكداً ان هناك العديد من المسائل التي تتطلب التعامل معها في المستقبل القريب والتي تهم النساء والأطفال بشكل خاص , ثم ختم حديثه قائلاً " **أنا متأكد تمامًا من أنها ستكون ميزة، ليس فقط لهذا المجلس لكن للأمة ككل، للحصول على وجهة نظر المرأة الذكية المتعلمة، وربما تتفوق في متوسط القدرة العقلية على غالبية الرجال في هذا المجلس، وهذا سوف يضيف إلى تقدم وازدهار الدولة"** (Dep H. , Women As Member Parliament, 1918, p. 854). ورغم التأييد الكبير للمشروع الا ان المناقشات لم تكن تخلو من الآراء المعارضة ولعل ابرزها وجهة نظر العضو فردريك بانبري (*Frederick Banbury*) الذي اكد ان المجلس الحالي على حد تعبيره (أوشك على نهايته) اي انه مؤقت الوجود وسيحل بعد اكثر من شهر عقب اجراء الانتخابات، لذلك لا ينبغي مناقشة مسائل ذات اهمية كبيرة، والتي قد تغير تمامًا طابع هذا المجتمع مثل هكذا مشروع. ويجب ان يترك الامر الى البرلمان الجديد ليقرر ما إذا كان ينبغي دخول النساء إلى البرلمان او لا. ثم ختم حديثه قائلاً: **"مع كل احترامي للجنس الآخر، لا أتطلع إلى هذا المشروع بثقة كبيرة. وينبغي رفضه من قبل المجلس كونه سابق لأوانه"** (Dep H. , Women As Member Parliament, 1918, pp. 824-825). وبعد انتهاء المناقشات صوت المجلس بأغلبية (٢٧٤) صوت مؤيد ضد (٢٥) صوت معارض (Women Suffrage, 1918, p. 17).

اجريت القراءة الثانية في جلسة يوم الاثنين ٤ تشرين الثاني ١٩١٨ وسط وتيرة تأييد متصاعدة حتى من قبل الاعضاء الذين كانوا في السابق معارضين لحق المرأة في التصويت، ولعل من أبرزهم العضو تشارلز هوبهاوس (*Charles Hobhouse*) الذي اكد بانه كان آخر شخص تقريبًا يعارض تمديد حق التصويت إلى المرأة. ولكن منذ اللحظة التي مُنحت فيها هذا الحق أصبح من المستحيل منطقياً رفض حقها في الجلوس في هذا المجلس إذا رغب مواطنوها في شغل مقعد، وتكون مفضلة على المرشحين الذكور (Dep H. , Qualification of Women Bill, 1918, p. 1874). وقد أُحيل المشروع بعد تمريره بنجاح الى المرحلة الثالثة او ماتسمى بـ(مرحلة اللجنة). اذ تم تحديد جلسة يوم الاربعاء ٦ تشرين الثاني ١٩١٨ موعداً لمناقشة المشروع بمرحلته الاخيرة. وقد احتدم النقاش حول مسألة عدم وجود قيود على عمر المرشحة. فبالرغم من ان قانون تمثيل الشعب لعام ١٩١٨ قد سمح للنساء اللائي استوفين

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

مؤهلات الملكية بالتصويت في سن الثلاثين، وتم اعتماد هذا القيد لتجنب أن تصبح النساء أغلبية مقارنة بالناخبين الرجال. ولكن قانون (تأهيل المرأة) لعام ١٩١٨ لم يفرض قيود عمرية على سن المرشحة، وبموجبه أصبح بامكان المرأة الترشيح كعضو في البرلمان قبل أن تتمكن من التصويت في سن الثلاثين (Takayanagi, p. 32).

قدم العضو تشارلز هنري *(Charles Henry)* تعديلاً اقترح فيه ان يقتصر عمر المرشحات على من هم فوق سن الثلاثين، اذ لايمكن منحهن وظائف تشريعية عندما لا يكون لديهن حق الانتخاب (Dep H. , Capacity Of Women To Be Members Of Parliament, 1918, p. 2187) . كما انتقد العضو بانبري المناهض للمشروع أن تصبح المرأة عضو في البرلمان في سن ٢١ عاماً اسوة بالرجال، كونها ستطالب بالتصويت عند ٢١ أيضًا. فالمرأة من وجهة نظره: **"عندما تأخذ القليل فإنها تقول بشكل عام، "هذا كل ما أريده؛ ولا اطلب المزيد"، ولكن بمجرد أن تحصل على شيء ما أكثر، فإنها تريد المزيد -حتى الشيء الذي قالت قبل ذلك بقليل إنها لا تريده"** (Takayanagi, p. 34).

رفض الاعضاء المؤيدين للمشروع مقترح تشارلز هنري بتحديد سن الثلاثين كحد ادى للنساء المرشحات لعضوية البرلمان، ومنهم العضو روبرت سيسل (*Robert Cecil*) الذي اشار الى امكانية دخول المرأة الى البرلمان حتى لولم تكن مؤهلة للتصويت، وبقدر ما يتعلق الأمر بالقانون الدستوري، ليس هناك ما هو أوضح من الشرط الموجود في القانون الإنجليزي هو أنه ليس من المؤهلات الضرورية لأعضاء البرلمان أن يكون لهم الحق في التصويت. كما اشار الى عدم ضرورة تبني سن الثلاثين الذي يمكن للمرأة فيه التصويت، كحد ادنى لعمر السيدة المرشحة للبرلمان، لان هذا الحد العمري قد تم اعتماده بموجب قانون تمثيل الشعب لعام ١٩١٨ لتجنب تمديد حق الانتخاب إلى عدد كبير جدًا من النساء، خوفًا من أنهن قد يشكلن أغلبية في جمهور الناخبين في هذا البلد. ولهذا السبب تم وضع هذا القيد على عمر الناخبة، ولا علاقة له بمؤهلاتهم على الإطلاق (Dep H. , Capacity Of Women To Be Members Of Parliament, pp. 2191-2192). اما العضو ريتشارد هولت (*Richard Holt*) قال: **"لا توجد حجة منطقية على الإطلاق في اقتراح أن الأهلية للتصويت، وهي مسألة حق، ومؤهلات الترشيح للبرلمان، يجب أن تكون هي نفسها. أحدهما يتعلق بما تفعله بمحض إرادتك؛ والآخر هو مسألة ما إذا كانت مجموعة كبيرة من مواطنيك يختارونك لموقف معين. أنا سعيد لأن الحكومة تؤيد المبدأ القائل بأن الناخبين وليس أعضاء هذا المجلس هم من يقررون من يستطيع ومن لا يستطيع الحضور إلى هنا"** (Dep H. , p. 2193). وقد اختتم المجلس نقاشاته برفض التعديل الذي قدمه تشارلز هنري، والموافقة على تمرير مشروع قانون تأهيل المرأة في قراءته الثالثة دون تصويت ليصل بعد ذلك الى مجلس اللوردات (Dep H. , p. 2202).

وتزامناً مع التطورات السياسية التي شهدتها البلاد على الصعيد الخارجي والمتمثلة بإعلان الهدنة وانتهاء الحرب العالمية في الساعة ١١ من صباح يوم الاثنين ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ (Taylor, 1965, p. 113) , تم تقديم مشروع القانون بقراءته الثانية إلى مجلس

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

اللوردات من قبل اللورد إيسلينجتون(*The Lord Islington*) في يوم الثلاثاء ١٢ تشرين الثاني ١٩١٨ وكانت الحجج بشكل عام مشابهة جدًا لتلك التي تم طرحها في مجلس العموم. اذ اوضح إيسلينجتون التناقض الواضح في ان النساء يمكن ان يجلسن في البرلمان في سن ٢١, ولكن لايمكنهن التصويت حتى سن الثلاثين في ان ذلك لايعني ان النساء الاصغر سناً أقل كفاءة ولكن لان ادراج النساء بين سن الحادية والعشرين والثلاثين قد يؤدي الى ان تكون الناخبات اغلبية في السجل. اما بالنسبة لأهلية المرأة في البرلمان فان الشرط العمري غير ضروري، اذ يمكن ترك مسألة العمر، والملائمة، والكفاءة للناخبين لكي يقرروا من هم قادرون تمامًا على القيام بذلك. كما اشار الى التأثير الذي تركته سنوات الحرب، اذ جعلتهن أكثر خبرة في مختلف جوانب الحياة العامة ومن الممكن الاستفادة من خبرتهن ونصائحهن في اللجان البرلمانية المشتركة لكلا المجلسين التي يتعين تشكيلها لمواجهة ازمات ما بعد الحرب مثل الصحة العامة، ورعاية الأطفال، والتعليم، والإسكان، وتوظيف النساء، والمعاشات التقاعدية والمواضيع المشابهة الاخرى (Dep H. , Qualification of Women Bill , 1918, pp. 1236-1239).

اثار المشروع ردود افعال متباينة لدى اعضاء المجلس بين الرفض والتأييد سواء حول محتوى المشروع او وقت تقديمه سيما وان البرلمان اوشك على نهايته. اذ انتقد العضو هنري شابلن (*Henry (Chaplin* مشروع القانون واصفاً اياه بـ(العبث)كونه يمنح الاهلية للمرأة ذات ٢١ عاماً من الترشيح او الجلوس في البرلمان وممارسة السلطة التشريعية، في الوقت الذي لا يسمح فيه للنساء بالتصويت الا في سن الثلاثين وهن الاكثر خبرة. ثم قال: "**يبدو لي أن مشروع القانون هذا مثال على حماقة التشريعات المتعثرة في فترة تقترب فيها الدورة البرلمانية من نهايتها...وأعتقد أننا ارتكبنا خطأً فادحًا وسريعًا في تقديم تشريع مثير للجدل في هذا الوقت الحرج من عمر البرلمان**" (Dep H. , Qualification of Women Bill , p. 1240).في حين ان اللورد ريتشارد هالدان *(Richard Haldane)* اكد قائلاً: "**ان الحرب أحدثت تغييرا كبيرا في الرأي، وأحد تلك التغييرات التي لا يمكننا تجاهلها هو الاعتراف الجديد بوضع المرأة. لقد حصلت على حق الانتخاب، وهذا القانون هو مجرد مشروع قانون مكمل لمنحها حق المشاركة في العمل التشريعي**" (Dep H. , Qualification of Women Bill , p. 1242).

تقرر بعد نهاية المناقشات تمرير مشروع القانون بقراءاته الثانية ليتم احالته الى المرحلة الثالثة والاخيرة التي اجريت في يوم الجمعة ١٥ تشرين الثاني. وقد تخلل النقاش عرض مقترح تقدم به اللورد هالدان طالب فيه بحق المرأة للجلوس في مجلس اللوردات (Dep H. , Qualification of Women Bill , 1918, p. 140). الا ان المقترح واجه موجة معارضة كبيرة من قبل اعضاء المجلس, بل وحتى من قبل اللورد إيسلينجتون الذي قدم مشروع القانون الى مجلس اللوردات, الذي اكد ان هذا المقترح يتجاوز النطاق الفعلي لمعنى وروح مشروع القانون الذي كان المجلس بصدد مناقشته, والذي كان الهدف منه منح النساء الاهلية للترشيح والانتخاب لعضوية مجلس العموم. (Dep H. , pp. 144-145) كما نفى اللورد سيلبورني

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

(Lord Selborne) فكرة السماح للنساء بالجلوس في مجلس اللوردات قائلاً: " **يجوز للمرأة أن تجلس على العرش, وبأمكانها الجلوس في مجلس العموم ؛ لكن المكان الوحيد الذي لا تجلس فيه هو مجلس اللوردات**". ورغم ان المجلس رفض مقترح هالدان بنسبة ٣٣ صوت ضد المقترح و١٤ صوت مؤيد, الا انه وافق على تمرير مشروع قانون تأهيل المرأة. كما حصلت الموافقة الملكية على المشروع في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٨ (Takayanagi, 2012, pp. 35-36).

المبحث الثاني: ترشيح النساء لعضوية مجلس العموم في الانتخابات العامة والفرعية للمدة (١٩١٨-١٩٢٤)

بدأت الاستعدادات لخوض الانتخابات البرلمانية المرتقبة والتي حظيت بأهمية كبيرة كونها اول انتخابات تجرى بعد الحرب, ولأنها اول انتخابات برلمانية منذ ثمان سنوات بعد اخر عملية انتخابية في كانون الثاني ١٩١١, فضلاً عن كونها اول انتخابات تحظى بمشاركة المرأة كناخبة ومرشحة. وكان من المقرر ان تجرى في ١٤ كانون الاول ١٩١٨ وهذا يعني ان المدة بين اقرار قانون تأهيل المرأة والانتخابات لا تتجاوز الثلاثة اسابيع. وهي مدة غير كافية لاختيار المرشحات والقيام بالحملة الانتخابية. ولذلك بلغ عدد النساء المرشحات للانتخابات (١٧ امرأة) من مختلف الأطياف السياسية، مع ترشيح نساء مستقلات من منظمات غير حزبية (law, 1993, pp. 110-112).

جدول (١) النساء المرشحات للانتخابات البرلمانية ١٩١٨ (The International Woman Suffrage News Journal , 1919, p. 49)

ت	الاسم	الانتماء الحزبي	الدائرة الانتخابية
١	كريستابيل بانكهيرست	الحزب النسائي (الاتحاد السياسي والاجتماعي) سابقاً	سميثويك(*Smethwick*)
٢	اليس لوكاس	حزب المحافظين	كينيجتون(*Kennington*)
٣	كوربيت اشبي	حزب الاحرار	برمنغهام (*Birmingham*)
٤	اليسون جارلاند	حزب الاحرار	بورتسموث(*Portsmouth*)
٥	جانيت ماك ايوان	حزب الاحرار	انفيلد (*Enfield*)
٦	فيوليت ماركهام	حزب الاحرار	مانسفيلد (*Mansfield*)
٧	بيثنك لورانس	حزب العمال	مانشستر (*Manchester*)
٨	ماري ماك ارثر	حزب العمال	ستوربريدج (*Stourbridge*)
٩	مليسنت ماكنزي	حزب العمال	جامعة ويلز

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

			University of Wales
١٠	شارلوت ديسبارد	حزب العمال	باتريسي(*Battersea*)
١١	داكري فوكس	مستقلة	ريشموند (*Richmond*)
١٢	اديث هاو مارتين	مستقلة	هيندون (*Hendon*)
١٣	يونيس موراي	مستقلة	غلاسكو بريدجتون *Glasgow Bridgeton*
١٤	اميلي فروست فيبس	مستقلة	تشيلسي(*Chelsea*)
١٥	راي ستراشي	مستقلة	تشيسويك (*Chiswick*)
١٦	وينفريد كارني	شين فين	بلفاست (*Belfast*)
١٧	كونستانس ماركيفيتش	شين فين	دبلن (*Dublin*)

واجهت الجمعيات النسوية مشكلة تحديد الى من ستقدم دعمها أثناء الانتخابات، اذ قدم الاتحاد الوطني لجمعيات المواطنة المتساوية (*The National Union of Societies for Equal Citizenship*) دعمه الى جميع المرشحات في حملاتهن الانتخابية، فضلاً عن المرشحين الذكور الذين كانوا يؤازرون المطالبات النسوية. ولكن الاولوية كانت للنساء المرشحات الاعضاء في الاتحاد مثل السيدة راي ستراشي(*Ray Strachey*) الامين الفخري للاتحاد والسيدة كوربيت اشبي *(Corbett Ashby)* من ابرز اعضائه الفاعلين في برمنغهام (law, 1993, p. 116). وبالمثل، عملت رابطة حرية المرأة (*Women's Freedom League*) مع ثلاثة من أعضائها: السيدة شارلوت ديسبارد (*Charlotte Despard*) والآنسة ايميلي فيبس *(Emily Phipps)* التي كانت رئيسة سابقة للرابطة، والسيدة اديث هاو مارتن (*Edith How Martyn*). كما قدمت الرابطة أكبر قدر ممكن من التشجيع للمرشحات الأخريات، اما في الدوائر الانتخابية التي لا توجد فيها امرأة فقد حثت الناخبين على دعم أي مرشح يدعم برنامج المساواة، ولاسيما وان مرشحو الرابطة كانوا يروجون على وجه التحديد للحقوق السياسية المتساوية للرجال والنساء، والأجر المتساوي. بينما كان لدى كل من السيدة ديسبارد والانسة فيبس اهتمام خاص بالرعاية الاجتماعية للنساء والأطفال، فضلاً عن تحسين الفرص التعليمية (Eustance, 1993, pp. 303-304).

أجريت الانتخابات يوم السبت ١٤ كانون الاول ١٩١٨ واستمرت لمدة يوم واحد فقط، وكانت هذه المرة الاولى التي تمارس فيها النساء حقها في التصويت. ورغم ان الاحصائيات تشير الى ان عدد الناخبين من الذكور والاناث وصل الى (٢١,٣٩٢,٣٢٢) ناخب في السجلات الانتخابية وفق الجدول التالي (Craig, British Parliamentary Election statistics 1918-1968, 1968, p. 45):

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

جدول (٢) عدد الناخبين من الذكور والاناث في السجلات الانتخابية لعام ١٩١٨

عدد الناخبين الذكور	النسبة المئوية	عدد الناخبات الاناث	النسبة المئوية	المجموع
١٢,٩١٣,١٦٦	٦٠,٤	٨,٤٧٩,١٥٦	٣٩,٦	٢١,٣٩٢,٣٢٢

الا ان عدد الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم بشكل فعلي لم يكن يتجاوز (١٠,٧٨٦,٨١٨) ناخب من مختلف الاحزاب والتيارات السياسية في البلاد كما في الجدول التالي (Craig, British Parliamentary Election statistics 1918-1968, p. 20):

جدول (٣) العدد الفعلي للناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩١٨

المحافظين	الاحرار	العمال	احزاب اخرى	المجموع
٤,١٤٤,١٩٢	٢,٧٨٥,٣٧٤	٢,٢٤٥,٧٧٧	١,٦١١,٤٧٥	١٠,٧٨٦,٨١٨

اعلنت نتائج الانتخابات يوم ٢٨ كانون الاول واسفرت عن انتصار ساحق لأحزاب الائتلاف بـ(٤٨٤ مقعد). إذ حصل حزب المحافظين على (٣٣٨) مقعد وحزب الاحرار على (١٣٦) مقعد وحزب العمال على (١٠) مقاعد. ولذلك تشكلت حكومة ائتلافية برئاسة لويد جورج (*Lloyd George*) استمرت حتى ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ (Mowat, 1968, p. 6). اما بقية المقاعد فقد كانت موزعة بين الاحزاب والتيارات السياسية في البلاد. وقد **كانت أكبر** مجموعة منفردة خارج التحالف هي الحزب الأيرلندي المسمى (شين فين) **(***Sinn Feiners***)**، الذي حصل على (٧٣) مقعد في مجلس العموم. وقد كان يهدف الى تحقيق الانفصال التام بين بريطانيا وأيرلندا. فبعد اكتمال نتائج الانتخابات مباشرة وفي كانون الثاني ١٩١٩ اجتمع اعضاء الشين فين في دبلن وأعلنوا عن تشكيل هيئة تشريعية ايرلندية مستقلة أطلق عليه اسم الدايل ايرين **(***Dail Eireann***)**. وبذلك لم يشغل اعضاء الشين فين مقاعدهم في مجلس العموم (Gilbert, 1967, p. 25).

جاءت نتائج التصويت مخيبة للآمال فيما يتعلق بالنساء، اذ لم تحصل على مقعد العضوية في المجلس سوى الايرلندية كونستانس ماركيفيتش (*Constance Markievicz*) المرشحة عن حزب شين فين، لتصبح أول امرأة تنتخب لعضوية مجلس العموم، ولكنها رفضت شغل مقعدها في المجلس أسوة بأعضاء حزبها الذين رفضوا اداء يمين الولاء كبادرة تحد واحتجاج للتاج البريطاني، واعلنت انضمامها الى الدايل الايرلندي (Taylor, 1965, p. 125).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

جدول (٤) نتائج التصويت للنساء المرشحات في الانتخابات البرلمانية عام ١٩١٨ (Craig, 1969)

ت	اسم المرشحة	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد اصوات المرشحين المنافسين	النسبة المئوية
١	كريستابيل بانكهيرست	٨,٦١٤	٤٧,٨ %	٩,٣٨٩	٥٢,٢ %
٢	اليس لوكاس	٣,٥٧٣	٣٢,٢ %	٧,٥٢٢	٦٧,٨ %
٣	كوربيت اشبي	١,٥٥٢	١١,٥ %	١١,٩٧٧	٨٨,٥ %
٤	اليسون جارلاند	٤,٢٨٣	١٨,٥ %	١٨,٩١٢	٨١,٥٪
٥	جانيت ماك ايوان	١,٩٨٧	١٢,١ %	١٤,٤٦٦	٨٧,٩ %
٦	فيوليت ماركهام	٤,٠٠٠	١٩,٥ %	٨,٩٥٧	٨٠,٥ %
٧	بيثنك لورانس	٢,٩٨٥	١٥,٦ %	١٦,١٤٦	٨٤,٤٪
٨	ماري ماك ارثر	٧,٥٨٧	٣٢,٧ %	١٥,٦١	٦٧,٣ %
٩	مليسنت ماكنزي	١٧٦	١٩,٢ %	٧٣٩	٨٠,٨ %
١٠	شارلوت ديسبارد	٥,٦٣٤	٣٣,٤ %	١١,٢٣١	٦٦,٦
١١	داكري فوكس	٣,٦١٥	٢٠,٤٪	١٤,٠٧٥	٧٩,٦ %
١٢	اديث هاو مارتين	٢,٠٦٧	١٠,٥ %	١٧,٥٩	٨٩,٥ %
١٣	يونيس موراي	٩٩١	٥,٠ %	١٨,٧٤٧	٩٥,٠ %
١٤	اميلي فروست فيبس	٢,٤١٩	٢٠,٩ %	٩,١٥٩	٧٩,١ %
١٥	راي ستراشي	١,٢٦٣	٩,٧ %	١٢,٣٩	٩٠,٣ %
١٦	وينفريد كارني	٣٩٥	٤,١ %	٨,٥٢١	٩٥,٩ %
١٧	كونستانس ماركيفيتش	٧,٨٥٣	٦٥,٩ %	٣,٧٧	٣٤,١٪

تعزى اسباب اخفاق النساء المرشحات في الحصول على مقعد العضوية الى عدم كفاية الوقت الذي كان عليهن الاستعداد فيه، اذ لم تتجاوز الثلاثة اسابيع وهي مدة غير كافية لإعداد المرشحات وتهيئة برنامجهن الانتخابي, وهذا ما جعل عدد النساء المرشحات محدود جداً قياساً بالمرشحين الذكور. وكذلك عدم امتلاك الناخبة والمرشحة على حد سواء خبرة سابقة للمشاركة في الانتخابات، اذ سيطر الارباك والتخبط على المشاركة النسوية في العملية الانتخابية. فضلاً عن عدم حصول المرشحات المستقلات اللواتي اعتمدن على الجمعيات النسوية في توفير الدعم الانتخابي, على الالية الواسعة التي كانت توفرها الاحزاب السياسية لدعم مرشحيها، بالرغم من ان دعم الاحزاب السياسية للنساء كان اقل فاعلية مقارنة بالمرشحين الذكور، كما ان حزب العمال كان لايزال في سنواته الاولى من التطور ولذلك لم يكن حتى الدعم الحزبي فعالاً للنساء (law, 1993, pp. 120-121). يضاف الى ذلك ان الشعور العام في البلاد كان الى جانب حكومة لويد جورج الائتلافية بعد وعود الاصلاح التي تخللت برنامجها الانتخابي ولاسيما اعمال

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الاغاثة للعوائل المنكوبة، وتوفير فرص عمل والقضاء على البطالة، واصلاح الوضع الاقتصادي، وهذا لا ينسجم مع البرنامج الانتخابي للمرشحات الذي لم يتضمن اي قضايا واضحة تتعلق بالسياسة البناءة للناخبين (Mowat, 1968, pp. 3-4).

يبدو ان العدد الهائل للمرشحين الذكور ووعود حكومة الائتلاف كانت حجر عثرة في طريق المرشحات القلائل، فضلا عن قلة خبرتهن، وعدم حصولهن على الدعم الكافي من الاحزاب والجمعيات المنتميات اليها. كما ان غالبية الجمعيات النسوية كانت مطالباتها مقتصرة على مشاركة النساء في الانتخابات، وبعد منحهن حق التصويت، استأنفت نشاطها للمطالبة بالمساواة مع الذكور في التصويت، ولذلك كان دعمها لدخول المرأة الى البرلمان محدوداً. يضاف الى ذلك ان المجتمع الذي طالما كان رافضاً لفكرة تصويت المرأة، هل من الممكن ان يتقبل بإيجابية فكرة حصولها على مقعد العضوية في مجلس العموم؟

بدأت مراكز الاقتراع تستعد لفتح ابوابها امام الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الفرعية لمجلس العموم، والتي كانت تجرى غالباً في بعض الدوائر الانتخابية في حالة وجود مقعد شاغر في المجلس بسبب وفاة العضو او استقالته. وكان من ضمن المرشحين في تلك الانتخابات السيدة نانسي استور (*Nancy Astor*) زوجة عضو مجلس العموم والدورف استور(*Waldorf Astor*), الذي تمكن بعد وفاة والده ويليام استور (*William Astor*) في تشرين الاول ١٩١٩ من ان يشغل مقعده في مجلس اللوردات بعد ان ترك عضوية مجلس العموم. فقام بترشيح زوجته لشغل مقعده الشاغر في مجلس العموم عن دائرة بليموث ساتون (*Plymouth Sutton*) (Crawford, 2006, p. 144). وقد كان ناخبي الدوائر المحلية مترددين في اختيار السيدة استور كمرشحة محافظة لأنهم اعتقدوا أن المرأة ستفقد المقعد، وهي مشكلة شائعة واجهتها النساء عند سعيهن للحصول على العضوية. كما شككت الدوائر الانتخابية في مدى ملاءمة أستور وما إذا كانت "شخصًا لائقًا ومناسبًا" للعضوية، كونها سيدة مطلقة ومن اصول امريكية، وهل يمكن لسيدة ثرية محافظة ان تقدم خدمات في دائرة انتخابية تقطنها أغلبية من الطبقة العاملة؟ (Waite, 2020, p. 6).

اثارت الحملة الانتخابية للسيدة استور انتباه الجمهور بشكل كبير، اذ تمكنت وبمساعدة الصحافة من تقديم نفسها كزوجة، وأم، وممثلة للنساء والأطفال، ومدافعة عن الفقراء والمحرومين، ومطالبة بالإصلاح الاجتماعي، وداعمة للجنود والبحارة، وشخصية محلية فهمت احتياجات الجمهور. وقد ساعد أسلوبها الانتخابي النابض بالحياة وغير المتوقع من سيدة طامحة بالانضمام الى البرلمان في دعم قضيتها للوصول الى مجلس العموم (Waite, p. 7). فبعد اجراء الانتخابات الفرعية في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٩، فازت نانسي استور باغلبية (١٤,٤٩٦ صوت) لتكون اول امرأة تشغل مقعدها في مجلس العموم (Craig, 1969, p. 206).

تم تقديم السيدة استور الى المجلس في ١ كانون الاول ١٩١٩ من قبل رئيس الوزراء لويد جورج وزعيم حزب المحافظين ارثر جيمس بلفور(*Arthur James Balfour*), والقت أول خطاب لها في ٢٤ شباط ١٩٢٠ عندما كان المجلس يناقش مشروع قانون بيع المشروبات

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الكحولية (Thane, 2020, p. 5). اذ دعمت القيود المفروضة على مبيعات الخمور، وانتقدت القائمين على تلك التجارة، ودعت الى ضرورة حظرها بسبب اثارها السلبية ليس على المستهلكين فقط وانما على عوائلهم ولاسيما وانها تتحدث باسم مئات النساء والأطفال في جميع أنحاء البلاد الذين لا يستطيعون التحدث عن أنفسهم (Applewhite, 2015, p. 92). وكانت من اولويات اهتماماتها دعم قوانين التأمين الاجتماعي التي توفر معاشات التقاعد للأرامل واليتامى والعاجزين عن العمل لاسيما عوائل الجنود الذين قتلوا او اصيبوا بإصابة بالغة في الحرب (Thane, 2020, p. 16).

تعرضت البلاد خلال المدة (١٩٢٢-١٩٢٤) الى اضطرابات سياسية خطيرة ادت الى اجراء الانتخابات البرلمانية العامة ثلاث مرات في اقل من سنتين. فبعد استقالة وزارة لويد جورج الائتلافية اجريت الانتخابات العامة في تشرين الثاني ١٩٢٢ واسفرت عن فوز المحافظين بـ(٣٤٥) مقعد مقابل (١٤٢) للعمال و(١١٧) للأحرار، وأصبح اندرو بونار لو (*Andrew Bonar Law*) (٢٣ تشرين الاول ١٩٢٢-٢٢ ايار١٩٢٣) رئيساً للوزراء ,Taylor, 1965) (pp. 197-198. الا ان بقائه في المنصب لم يستمر طويلاً اذ قدم استقالته بعد سبعة اشهر بسبب سوء حالته الصحية ليحل محله ستانلي بلدوين (*Stanley Baldwin*) (٢٢ ايار ١٩٢٣-٢٢ كانون الثاني ١٩٢٤) رئيساً للوزراء وزعيماً لحزب المحافظين (Gilbert, 1967, p. 47). ولكنه استقال عقب هزيمة حكومته في الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الأول ١٩٢٣ والتي اسفرت عن تشكيل أول وزارة عمالية برئاسة رمزي ماكدونالد (*Ramsay MacDonald*) (٢٢ كانون الثاني -٢ تشرين الثاني ١٩٢٤)، ولكنها الاخرى لم تعمر طويلاً اذ تم اقصائها بعد خسارتها في الانتخابات العامة التي شهدتها البلاد في تشرين الاول ١٩٢٤ امام حزب المحافظين الذي حقق نصراً ساحقا فيها، فشكل بلدوين وزارته الثانية التي استمرت حتى ٤ حزيران ١٩٢٩ (Marriot, 1962, p. 62).

ارتفع عدد النساء المرشحات في الانتخابات البرلمانية العامة الثلاثة التي جرت خلال المدة (١٩٢٢- ١٩٢٤). كما ازداد عدد النساء المؤهلات اللواتي تم انتخابهن لعضوية مجلس العموم بشكل ملحوظ كما في الجدول التالي (Craig, 1969, p. 62).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

جدول (٥) عدد النساء المرشحات والمنتخبات في الانتخابات البرلمانية للمدة (١٩٢٢-١٩٢٤)

تاريخ الانتخابات	عدد النساء المرشحات					عدد النساء المنتخبات				
	محافظين	احرار	عمال	مستقلين	المجموع	محافظين	احرار	عمال	مستقلين	المجموع
الاربعاء ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٢	٥	١٦	١٠	٢	٣٣	١	١	/	/	٢
الخميس ٦ كانون الاول ١٩٢٣	٧	١٢	١٤	١	٣٤	٣	٢	٣	/	٨
الاربعاء ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤	١٢	٦	٢٢	١	٤١	٣	/	١	/	٤

المبحث الثالث: مشاركة النساء الاعضاء في اللجان البرلمانية

شكلت اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة مفصلاً اساسياً من العملية التشريعية في البرلمان، وجزءً مهماً من الية عمل اعضائه، ورغم قلة عددهن كأعضاء في مجلس العموم اشتركت النساء في عمل تلك اللجان ومارسن ادواراً فعالة فيها.

١- دور النساء في اللجان الدائمة (Standing *Committees*)

يتم إحالة مشاريع القوانين التي يقدمها الاعضاء الى مجلس العموم بعد اجتيازها مرحلتي القراءة الاولى والثانية بنجاح الى لجان دائمة لفحص التشريعات بالتفصيل. ويتم تحديد اعضائها من قبل لجنة الاختيار (*The Committee of Selection*) وتتكون هذ اللجنة من أحد عشر عضواً من ذوي الخبرة البرلمانية الطويلة، ويمثلون جميع الاحزاب السياسية. وعند اختيارهم لأعضاء اللجان الدائمة يجب عليهم مراعاة تمثيل جميع الاحزاب بأكبر قدر ممكن بما يتناسب مع تمثيلهم في المجلس نفسه. وتتكون كل لجنة دائمة مما لا يقل عن ثلاثين ولا يزيد عن خمسين عضوا. ويجوز للجنة الاختيار إقالة أعضاء من إحدى اللجان الدائمة لعدم الحضور أو بناءً على طلبهم وترشيح آخرين كبديل (Jennings, 1948, pp. 266-267). وتقوم تلك اللجان بالنظر

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

في تفاصيل المشروع المقدم الى المجلس فقرة تلو الاخرى، ودراسة تفاصيله بدقة، وتختتم جلساتها اما برفض المشروع بأكمله او المصادقة عليه بعد تقديم تعديلات لبعض فقراته. وكان لأعضاء تلك اللجان كلمة الفصل في تمرير التشريعات في البرلمان لتصبح قوانين نافذة المفعول (Jennings, 1948, p. 268).

بدأت مشاركة النساء في اللجان البرلمانية الدائمة بعد ان حصلن على عضوية المجلس، وكان حضورهن فاعلاً في اللجان التي ناقشت قضايا الإسكان، البطالة، علاقات العمل، المساواة في الأجر، التوظيف، والمسائل الاقتصادية فضلاً عن قوانين المساواة بين الجنسين، ولاسيما المساواة في مؤهلات الانتخاب. ورغم قلة عددهن في المجلس، فقد اثبتن حضورهن في تلك اللجان وكما في الجدول التالي (Takayanagi, 2012, pp. 147-149)).

جدول (٦) مشاركة النساء الاعضاء في المجلس في اللجان البرلمانية الدائمة للمدة (١٩٢١-١٩٢٦)

العام	عدد النساء في المجلس	النساء الاعضاء في اللجان الدائمة	الحزب
١٩٢١	١	(١) نانسي استور	محافظين
١٩٢٢	٢	(٢) نانسي استور	=
		مارجريت وينترينجهام *Margaret Wintringham*	الاحرار
١٩٢٣	٨	(٦) نانسي استور	المحافظين
		مارجريت وينترينجهام	الاحرار
		مابيل فيلبسون *Mabel Philipson*	المحافظين
		سوزان لورانس *Susan Lawrence*	العمال
		كاثرين ستيوارت *Katharine Stewart*	المحافظين
		فيرا وودهاوس(ليدي تيرينجتون) Vera Woodhouse (Lady Terrington)	الاحرار
١٩٢٤-١٩٢٥	٤	(٤) نانسي استور	المحافظين
		دورثي جيوسون *Dorothy Jewson*	العمال
		مابيل فيلبسون	المحافظين

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

		كاثرين ستيوارت موراي	المحافظين
١٩٢٦	٦	(٥) نانسي استور	المحافظين
		كاثرين ستيوارت موراي	المحافظين
		سوزان لورنس	العمال
		مابيل فيلبسون	المحافظين
		الين ويلكنسون (*Ellen Wilkinson*)	العمال

الملاحظ من خلال الجدول ارتفاع ملحوظ في معدل النساء المشتركات في عضوية اللجان البرلمانية الدائمة خلال المدة (١٩٢١-١٩٢٦) بل ان جميع النساء في المجلس هن أعضاء في اللجان الدائمة وربما يعود ذلك الى ان أغلبيتهن من الحزب الحاكم فمن البديهي ان تكون لهن الاولوية في عضوية اللجان الدائمة.

٢- دور النساء في اللجان المختارة او المؤقتة (Select *Committees*)

يختلف عمل اللجان المختارة عن اللجان الدائمة، كون ان عملها مقتصراً على مسائل الادارة البرلمانية والقضايا العامة الداخلية ولا سيما ذات الطابع الاجتماعي، بدلاً من المسائل السياسية والتشريع، مثل لجان التحقيق ولجان الدوائر الحكومية. كما تتألف عضوية اللجنة المختارة من عدد صغير من الاعضاء من مختلف الأحزاب في مجلس العموم أو اللوردات أو كليهما (لجنة مشتركة). ويتم تعيين بعض اللجان المختارة في مجلس العموم في كل جلسة، وينتهي عملها بعد ان تقدم تقريرها الى المجلس حول الموضوع الذي تأسست من اجله، على عكس اللجان الدائمة التي تشكل بعد تأليف كل برلمان وينتهي عملها بعد حله (Jennings, 1948, pp. 163-164). وبالرغم من كونهن اعضاء في اللجان الدائمة، فقد شاركت النساء الاعضاء في مجلس العموم في اللجان المؤقتة المدرجة في الجدول التالي (Gottlieb & Toye, 2013, pp. 186-187).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

جدول (٧) مشاركة النساء الاعضاء في المجلس في اللجان البرلمانية المختارة للمدة (١٩٢٠-١٩٢٧)

السنة	اللجان المختارة	النساء الاعضاء في اللجان المختارة
١٩٢٠	لجنة مشروع تعديل القانون الجنائي	نانسي استور
١٩٢٢	لجنة مشروع قانون الجنسية البريطانية (للنساء المتزوجات)	مارجريت وينترينجهام
١٩٢٣	مشروع قانون الوصاية على الاطفال	مارجريت وينترينجهام مابيل فيلبسون
١٩٢٤	لجنة المطبخ	مابيل فيلبسون دورثي جيوسون
١٩٢٥	لجنة مجلس التمريض العام لتدريب الممرضات	الين ويلكنسون
١٩٢٦	لجنة التسجيل في دور التمريض ورعاية المسنين	مابيل فيلبسون الين ويلكنسون
١٩٢٧	لجنة المطبخ	مابيل فيلبسون الين ويلكنسون

الملاحظ من خلال الجدول ان معظم النساء الاعضاء في اللجان الدائمة هم اعضاء في اللجان المختارة كذلك، ويعود ذلك الى قلة عددهن كأعضاء في المجلس، كما يلاحظ ان اللجان المختارة عالجت مواضيع تدخل ضمن اهتمامات النساء، فمثلاً لجنة المطبخ واحدة من اللجان المختارة تضم ١٧-٢٠ عضواً تنشر في كل جلسة تقريراً يتضمن بيان الايرادات والمصروفات المتعلقة بالمجلس بما في ذلك عدد الوجبات، والرواتب، والتأمين الصحي، والغسيل، وشراء احتياجات المطبخ، والاشراف على الطهاة. فضلاً عن الإصلاحات والتجديدات والتعامل مع الشكاوى والاقتراحات، ومتابعة الحسابات المتأخرة، والتوظيف. كما كانت اللجنة مسؤولة عن الموظفين العاملين في المجلس بما فيهم النساء اللواتي كن يعملن كخادمات، ونادلات. وبالنظر إلى هذا المستوى المرتفع من الموظفين الإناث، كان من الضروري أن يتم تعيين نائبات في لجنة المطبخ بمجرد وجود أكثر من واحدة أو اثنتين منهن في مجلس العموم (Takayanagi, 2012, p. 193).

يبدو ان اغلب اللجان المؤقتة تشكلت من اجل البت في مواضيع عامة معظمها ذات طبيعية اجتماعية لا ترقى في اهميتها الى اللجان الدائمة التي تعاملت بشكل دقيق ومدروس مع التشريعات والاحكام، لاسيما تلك المتعلقة بقوانين المساواة بين الذكور والاناث في التصويت التي اخذت حيزاً واسعاً في نقاشات مجلس العموم أثناء العقد الثاني من القرن العشرين بعد تزايد المطالبات بضرورة مساواة النساء الناخبات مع الذكور بالعمر.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الخاتمة:

توصل البحث الى النتائج التالية:

- يعد قانون تأهيل المرأة عام ١٩١٨ الذي مكن النساء من الحصول على مقعد العضوية في مجلس العموم قانون مكمل لقانون تمثيل الشعب الذي صدر في العام نفسه والذي بموجبه حصلت النساء على حق التصويت، اذ ان منحها حق الترشيح والعضوية في مجلس العموم نتيجة منطقية وحتمية مرتبطة الى حد ما بأحقية حصولها على حق التصويت. ولذلك كانت استجابة البرلمان ايجابية حيال القانون.
- أخذ القانون جانباً عملياً بعد ان رشحت ١٧ سيدة نفسها لعضوية المجلس في أول انتخابات عامة تشهدها البلاد بعد وفترة وجيزة جداً من صدور القانون لا تتعدى الثلاثة اسابيع، وقد اسفرت عن حصول السيدة الأيرلندية كونستاس ماركيفيتش فقط على مقعد في مجلس العموم. وربما ان عدم وجود الوقت الكافي بين صدور القانون والترشيح للانتخابات، وعدم حصول المرشحات على دعم حزبي مقارنة بالمرشحين الذكور، فضلاً عن قلة الخبرة، كان سبباً في اخفاق النساء بالحصول على اصوات تؤهلهن الى عضوية المجلس.
- أتسع نطاق عضوية النساء بشكل تدريجي في مجلس العموم خلال المدة (١٩٢٢-١٩٢٤)، وازدادت معدل مشاركاتهن في لجان المجلس الدائمة والمؤقتة لاسيما تلك التي لها مساس بواقع المرأة والمجتمع.

المصادر والمراجع

اولا: محاضر مجلس العموم

- The Parliamentary Debates. House of Commons. Wednesday. 23th October.1918. *Women As Members Parliament.* Vol. 110.
- …… Monday. 4th November.1918. *Parliament (Qualification of Women) Bill*. Vol. 110.
- …… Wednesday. 6th November.1918 *(Capacity of Women To Be Members Of Parliament).* Vol. 110**.**

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ثانيا: محاضر مجلس اللوردات

- The Parliamentary Debates. House of Lords. Tuesday. 12th November 1918. *Parliament (Qualification of Women) Bill*. Vol. 31.

- The Parliamentary Debates. House of Lords. Friday. 15th November. 1918. *Parliament (Qualification of Women) Bill*. Vol. 32**.**

- **ثالثاً: الكتب الانكليزية**

- Applewhite, H. (2015). *Women Representatives in Britin, France, and the United State.* London: Palgrave Macmillan.

- Craig, F. (1968). *British Parliamentary Election statistics 1918-1968.* Glasgow.

- Craig, F. (1969). *British Parliamentary Election Results 1918-1949.* Glasgow: Political Reference Publications.

- Crawford, E. (2006). *The Women's Suffrage Movement in Britain and Ireland: A Regional Survey.* New York: Routledge.

- Fawcett, M. (1920). *The Women's Victory - and After: Personal Reminiscences, 1911-1918.* London: Sidgwick & Jackson.

- Gilbert, B. (1967). *Britain Since 1918.* New York: Harper& Row publisher.

- Gottlieb, J., & Toye, R. (2013). *The Aftermath of Suffrage Women, Gender, and Politics in Britain, 1918–1945.* London: Palgrave Macmillan.

- Jennings, W. (1948). *Parliament.* Cambridge : Cambridge University Press.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

- Marriot, J. (1962). *Modern England 1885-1945.* London: Methuen& Co Ltd.
- Mowat, C. (1968). *Britain between The Wars 1918-1940.* London: Methuen & Co.Ltd.
- Taylor, A. (1965). *English History 1914-1945.* London: Oxford University Press.

رابعا: الاطاريح والرسائل الانكليزية

- Eustance, C. (1993). *Daring to be free' : the evolution of women's political identities in the Women's Freedom League 1907-1930.* England: University of York.
- law, V. (1993). *The Women's Cause:Feminist Campaigins 1918-1928.* London : University of London.
- Takayanagi, M. (2012). *Parliament and women c.1900-1945.* london: King's College (University of London).

خامساً: البحوث المنشورة باللغة الانكليزية

- The International Woman Suffrage News Journal . (1919). *women suffrage.*
- Thane, p. (2020, july). *Women and Politics 1919-1945*. Open Library of Humanities Journal.
- Waite, L. (2020, September). *'I Stuck to Plymouth, Plymouth Stuck to Me': Nancy Astor, Electioneering and Female Parliamentary Candidacy*. open Library of Humanities Journal .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317